الأهرام

نيويورك تنبيء نقض المذكرة المصرية

اتجاه شركات الملاحة إلى قبول مقترحات مصر وطالبة حكوماتها بالسماح لها بدفع رسوم المرور لمصر

الخلافات في تفسير اتفاقية ١٨٨٨ وتعرضها الدائم تحال الى محكمة التحكيم

نيويورك في ١٩ ـ مكتب الاهرام ـ اب ـ نشرت اليوم صحيفة « نيويورك تيمس » المذكرة المصرية الجديدة بشأن الملاحة في قناة السويس ، وقالت انها حصلت على نص المذكرة من واشنطون عقب وصولها من القاهرة ، وقد علمت ان حكومات واشنطون ولندن وباريس تعكف الآن على دراسة هذه المذكرة ، وان الاعتقاد السائد بين المراقبين الدبلوماسيين ان مقترحات مصر بشأن تحصيل رسوم المرور بالقناة هي التي ستنجح ، وان كانت بعض الدوائر تفكر في حمل مصر بقبل دفع الثمنة المئوية التي قررت دفعها لحملة اسهم الشركة المنحلة مزه فالمائة الى عشرة

وهناك دلائل عديدة تشير الى ان اصحاب السفن سيقبلون المقترحات المصرية ، وتبذل شركات السفن البريطانية وغيرها ضغطا كبيرا على حكوماتها للحصول على تصريح منها بدفع رسوم المرور لمصر وبذلك تكون جميع الأوراق الرابحة بين يدى الرئيس جمال عبد الناصر وتنعم مصر وحدها باستغلال القناة وتحصيل الرسوم كاملة ، ومهما اثيرت المجادلات الطويلة ، فان مصر هي التي ستدير القناة ولن تستطيع قوة ان تمنعها عن ذلك .

ويعتقد بعض المراقبين ان الولايات المتحدة ستستمر في استخدام وسائل الضغط على مصر وذلك بوقف المعونة الاقتصادية والاستمرار في تجميد الارصدة المصرية لديها ولكنها لا تهدف من ذلك الوصول الى حل آخر بالنسبة لمسألة قناة السويس ، ولكن لمحاولة تغيير سياسة مصر العامة تجاه الغرب .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

رأى امريكا فى المذكرة

وقد صرح لنكولن هوايت المتحدث بلسان وزارة الخارجية الامريكية بان الولايات المتحدة قد تسلمت مذكرة المشروع المصرى بشأن الملاحة فى قناة السويس وان وزارة الخارجية تدرس هذه المذكرة وستصدر تعليقها عليها فى خلال بضعة ايام

وقد سئل هوايت إذا ما يسمى المذكرة المذكرة المشروع المصرى » فاجاب قائلا لان مصر اطلقت عليها هذا الاسم

ومضى يقول : انه يفهم من ذلك انها مجرد مشروع وليست موقف مصر النهائى بالنسبة لمسألة القناة

وقال هوايت ان المقترحات سلمت للسفير ريموند هير سفير امريكا بالقاهرة

وتقول وكالة الاسوشيتد برس ان رد الفعل الامريكى غير الرسمى هو ان المشروع المصرى لا يكفل للدول المنتفعة بالقناة الحد الادنى من الشعور انها يجب ان تحصل عليه لحماية نفسها

ولما كانت الدول الغربية لا تملك اى سلاح لتنفيذ اى مقترحات فانها يجب ان تتعامل المشروع المصرى كبداية على الاقل فى الطريق الى التفاوض فى سبيل ما تعتبره تلك الدول حلا عادلا

وتجرى الولايات المتحدة حاليا مشاورات فى هذا الصدد مع بريطانيا وفرنسا وعدد كبير من الدول الصديقة

مشاورات

وصرح اليوم السير فريدريك هيلر وكيل

البقية صفحة ٧ عمود ١

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

نيويورك تذيع نص المذكرة المصرية

بقية المنشور فى الصفحة الاولى

وزارة الخارجية البريطانية الدائم باته بحث مع جون فوستر دالاس وزير خارجية بريطانيا اخر تطورات الموقف المتعلقة برسوم المرور فى قناة السويس

وقال : لقد بحثنا بطبيعة الحال رد فعل حكومتينا ازاء المقترحات المصرية

وسئل عما اذا كانت الحكومة البريطانية قد قبلت الموقف الراهن فاجاب فالكتان الزمن سيرد على هذا السؤال

وعلى يقول : ان الحكومة البريطانية قد نصحت شركات الملاحة البريطانية بان لتريث فى استخدام الكتاكوان وزارة الخارجية الامريكية قامت بالعمل نفسه

وقد حضر اجتماع ميتر ودالاس المستر وليم دافنترى مساعد وزير الخارجية الامريكى لشئون الشرق الادنى وغيره من كبار المسئولين بالوزارة كما حضر الاجتماع السير هارولد كاتليا سفير بريطانيا فى واشنطن

نص المذكرة المصرية

وقالت صحيفة «نيويورك تيمس» ان المذكرة المصرية تضمنت الشروط التى سبق ان عرفت فى القاهرة ومؤداها ان مصر تراعى الغاء اتفاقية ١٨٨٨ الذى يقضى بحرية الملاحة فى قناة السويس لسفن جميع الدول ، وان الهيئة المصرية لادارة القناة ستدير عمليات الملاحة بالقناة وستخصص ٢٥ فى المائة من قيمة الرسوم لاغراض التعويض بالقناة وتحسينها

افتتاح القناة فى منتصف ابريل

وجاء فى المذكرة ان الحكومة المصرية تعلن فى غضون اعادة افتتاح القناة فى منتصف ابريل وبذلك تسجل مرة اخرى ارتباط بين دول العالم فى سبيل خدمة قضية السلام والرخاء وانها تعترف فى تقدير واعتزاز بجهود دول وشعوب العالم التى ساهمت فى اعادة القناة للمرور العادى وللامم المتحدة التى ساعدت جهودها على انهاء تطهير القناة فى سلام وفى وقت قصير

احترام مصر لاتفاقية القسطنطينية

ثم اكدت المذكرة احترام مصر لاتفاقية سنة ١٨٨٨ وقالت ان سياسة الحكومة المصرية الثابتة هى احترام نصوص اتفاقية القسطنطينية بنصها وروحها والحقوق والالتزامات الناشئة عنها

وفى الوقت الذى تؤكد فيه الحكومة المصرية التزامها على احترام نصوص اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ وروحها والتمسك بميثاق الامم المتحدة واغراضها ، فانها على تقدير ان الدول الاخرى الموقعة على الاتفاقية المذكورة وغيرها ممن يهمه الامر سوف تسترشد بنفس هذا المبدأ

الخلافات فى تفسير الاتفاقية

ثم اشارت المذكرة الى المنازعات والخلافات التى قد تنشأ بين اطراف اتفاقية القسطنطينية

وقالت ان مثل هذه الاختلافات يسوى وفقا لميثاق الامم المتحدة اما الاختلافات الناشئة بين اطراف الاتفاقية المذكورة والمتعلقة بتنفيذ بنودها فتحال — ما لم تحل بطريقة اخرى — الى محكمة العدل الدولية او الى هيئة مناسبة تعينها الامم المتحدة بالاتفاق

حرية الملاحة ورسوم المرور

اما فيما يتعلق بحرية الملاحة ورسوم المرور وتطوير القناة ، فقد وافقت الحكومة المصرية بصفة خاصة على ان تسهل وتحافظ على الملاحة حرة وبدون توقف بالنسبة لجميع الدول وفقا لاتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨

زيادة الرسوم ١٠٪

وسيستمر جميع الرسوم طبقا للاتفاقية الاخيرة المبرمة فى ٢٨ ابريل عام ١٩٣٦ بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس البحرية وان اية زيادة فى فئات الرسوم الحالية تفرض خلال اثنى عشر شهرا ستحدد بواحد فى المئة ، وان اية زيادة لتجاوز هذا المستوى ستفرض عقب اجراء مفاوضات بهذا الصدد

صيانة القناة وتحسينها

« وستصان القناة وتطور وفقا للمطالب التقدمية للملاحة الحديثة وستتضمن هذه الصيانة وهذا التطوير البرنامج التاسع والثمانين لشركة قناة السويس البحرية مع اجراء التحسينات التى تعتبر لازمة

تشغيل وادارة القناة

وستقوم بتشغيل وادارة القناة « هيئة ادارة القناة » المستقلة ذاتيا والتى انشأتها الحكومة المصرية يوم ٢٦ يوليو عام ١٩٥٦ »

رسوم المرور تدفع مقدما للادارة المصرية

وتضمنت المذكرة من النظم المالية ، فقالت ان رسوم المرور تدفع مقدما لحساب ادارة قناة السويس لدى اى بنك ترخص له بذلك وتنفيذا لهذا فقد خولت ادارة القناة للبنك الاهلى المصرى ولبنك التسويات الدولى سلطة قبول رسوم المرور فى القناة باسمها .

٥٠ ٪ للحكومة كرسم امتياز

وتدفع ادارة قناة السويس للحكومة المصرية ٥٠ فى المائة من دخلها الصافى « كرسم امتياز »

مؤسسة للتعويض بالقناة

كما قررت الحكومة المصرية ان تنشىء مؤسسة « الاملاك العقارية » التابعة للقناة وتدفع لها ٢٥ فى المائة من الدخل وستتضمن هذه المؤسسة للحكومة المصرية ان يكون لديها مصادر كافية لمواجهة حاجات التنمية والمصروفات الكبرى لتنفيذ المسئوليات التى تكفلت بها والتى عقدت العزم تماما على تنفيذها

الشكاوى الناشئة من قانون القناة

واشارت المذكرة الى الشكاوى الناشئة من قانون القناة ، فقالت انه طبقا للمبادىء التى تضمنتها اتفاقية القسطنطينية لا يمكن للهيئة المشرفة على قناة السويس ، حسب الشروط التى تحدد مركزها ان تمنح لاية شركة او شركة او طرف اخر اية ميزة او حقوق لا تمنح للبواخر والشركات والاطراف الاخرى بنفس الشروط وان اية شكاوى خاصة بالتمييز بانتهاك قانون القناة تحال الى الهيئة المشرفة على قناة السويس ويمكن ان تحال المسألة الى محكمة للتحكيم تؤلف من عضو يعينه الطرف الشاكى وعضو من الهيئة المشرفة على القناة وعضو ثالث يختاره رئيس محكمة العدل الدولية وتكون قرارات محكمة التحكيم ملزمة للجانبين ويجب تنفيذها بروح طيبة

التعويضات والمطالبات

اما المسائل المتعلقة بالتعويض والمطالبات الخاصة بتأميم شركة القناة فتحال الى التحكيم طبقا لما جرى عليه العرف الدولى مالم تتفق الاطراف التى يعنيها الامر على غير ذلك

وان الحكومة المصرية تصدر هذا التصريح ، كتعبير عن رغبتها وعزمها على ان تجعل من قناة السويس ممرا مائيا مناسبا وفعالا يربط دول العالم بعضها ببعض ويخدم اهداف السلام والرخاء — وهى تفعل ذلك وكلها ثقة من انه سيلقى تعاونا من دول العالم ويحقق بنياتها الحسنة

وان هذا التصريح بما يتضمنه من التزامات يؤلف وثيقة دولية سوف توضع وتسجل فى سكرتارية الامم المتحدة

www.ethraadl.com